

مرسوم سلطاني

رقم ٩٣/٣٠

بتقرير صفة المنفعة العامة لمشروع انشاء المبنى
الجديد لمجمع مكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢٦ باصدار قانون تنظيم الجهاز الاداري للدولة
وتعديلاته .

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٧٨/٦٤ باصدار قانون نزع الملكية للمنفعة العامة وتعديلاته .
وبناء على ماتقتضيه المصلحة العامة.

رسمنا بما هو آت

- مادة (١) : يعتبر مشروع انشاء المبنى الجديد لمجمع مكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار ، المحدد في
المذكرة والرسم التخطيطي الاجمالي المرفقين ، من مشروعات المنفعة العامة .
- مادة (٢) : للجهات المختصة الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات والأراضي اللازمة
للمشروع هي وما عليها من منشآت طبقاً لأحكام قانون نزع الملكية للمنفعة العامة المشار
اليه .
- مادة (٣) : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره .

قابوس بن سعيد
سلطان عمان

صدر في : ٥ ذو الحجة سنة ١٤١٣هـ
الموافق : ٢٦ مايو سنة ١٩٩٣م

نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (٥٠٤)
الصادرة في ١/٥/١٩٩٣م

مذكرة عن مشروع انشاء المبنى
الجديد لمجمع مكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار

لقد اقتضت الضرورة انشاء مبنى جديد وحديث لمجمع مكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار في موقع مناسب يليق ووضعه كواجهة حكومية في المحافظة ، يفي بالمتطلبات ويقوم بالواجبات والمسئوليات المحددة له لمواكبة التطور الاداري والتوسع في مديريات وادارات المكتب والتي لايزال بعضها في مبان مستأجرة ، ولتحقيق الهدف المنشود من راحة المواطنين وتيسير وصول الخدمات لهم فقد أعد مكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار دراسة متكاملة لمشروع انشاء المبنى الجديد لمجمع المكتب .

ولما كان تنفيذ هذا المشروع يقتضى نزع ملكية بعض الاراضي المجاورة لموقعه كما يوضحها الرسم التخطيطي ، فان الامر يتطلب اتخاذ الاجراءات اللازمة لاستصدار المرسوم السلطاني السامي لتقرير صفة المنفعة العامة لهذا المشروع تمهيدا لنزع ملكية تلك الاراضي وفقا لاحكام القانون

مسلم بن علي البوسعيدي
وزير الدولة ومحافظ ظفار